وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 11 December, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

مخاوف من تجاوز العرض الطلب حدّت من مكاسب النفط الخام

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

استقرت أسعار النفط أمس الأربعاء، بعد انخفاضها بنحو 1 % في الجلسة السابقة، حيث ترقب المستثمرون التقدم المحرز في محادثات السلام الروسية الأوكرانية، وانتظار قرارًا بشأن خفض أسعار الفائدة الأمريكية.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 19 سنتًا، أو 0.3 %، لتصل إلى 62.13 دولارًا للبرميل. وبلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 58.44 دولارًا للبرميل، مرتفعًا 19 سنتًا، أو 0.3 %.

وقال سوفرو ساركار، كبير محللي الطاقة في بنك دي بي إس، مشيرًا إلى معهد البترول الأمريكي: "تعاني أسواق النفط حاليًا من عدم وضوح الرؤية، مع دعم طفيف من انخفاض المخزونات الأمريكية وفقًا لتقرير معهد البترول الأمريكي".

سيترقب المتداولون أي مؤشرات من أي تقدم، أو عدمه، في محادثات السلام الأوكرانية، في حين أن سياسة خفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، تُعدّ محركًا رئيسيًا آخر للاقتصاد الكلي قد يسهم في دعم أسعار النفط.

وأفادت مصادر السوق، نقلاً عن بيانات معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء، بانخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 4.78 ملايين برميل الأسبوع الماضي، بينما ارتفعت مخزونات البنزين بمقدار 7 ملايين برميل، ومخزونات المشتقات النفطية بمقدار 1.03 مليون برميل.

في غضون ذلك، توقعت الأسواق أن يخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار ربع نقطة مئوية في اجتماعه يوم الأربعاء لدعم سوق العمل الذي يشهد تباطؤاً. ومن شأن خفض أسعار الفائدة أن يرفع الطلب على النفط من خلال تعزيز النمو الاقتصادي.

لكن المخاوف من تجاوز العرض للطلب حدّت من المكاسب. وأشار محللو بنك آي إن جي في مذكرة إلى أنه في حين يتجه سوق النفط نحو فائض متوقع، فإن الإمدادات الروسية لا تزال تشكل خطراً.

وقال بنك آي إن جي: "على الرغم من أن أحجام الصادرات الروسية المنقولة بحراً تحافظ على مستواها الجيد، إلا أن هذه البراميل تواجه صعوبة في إيجاد مشترين"، مضيفاً أن إنتاج النفط الروسي سيبدأ في الانخفاض إذا لم يتم العثور على مشترين.

وأعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن بلاده وشركاءها الأوروبيين سيقدمون قريباً للولايات المتحدة "وثائق مُنقّحة" بشأن خطة سلام لإنهاء الحرب مع روسيا، وذلك عقب أيام من المفاوضات الدبلوماسية المكثفة. ومن شأن اتفاق سلام بين أوكرانيا وروسيا أن يُفضي إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على الشركات الروسية، ما قد يُتيح الوصول إلى إمدادات النفط المُقيدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أنها تتوقع أن يُحقق إنتاج النفط الأمريكي رقماً قياسياً هذا العام يفوق التوقعات السابقة، حيث رفعت توقعاتها لعام 2025 بمقدار 20 ألف برميل ليصل متوسطه إلى 13.61 مليون برميل يومياً. مع ذلك، خفّضت الإدارة توقعاتها لإجمالي الإنتاج في عام 2026 بمقدار 50 ألف برميل ليصل إلى 13.53 مليون برميل يومياً.

في تطورات أسواق الطاقة، وفي السعودية، توصلت شركة مرافق المياه والكهرباء "مرافق" إلى تسوية مع شركة أرامكو السعودية بشأن وقود محطة ينبع 2"، وسيترتب على هذه التسوية قيام أرامكو السعودية بدفع مبلغ مالي مقداره 70 مليون ريال تقريبًا، ورفع الالتزام عن "مرافق" من دفع بعض التكاليف المتعلقة بأجور المناولة، ورسوم التشغيل والصيانة والتأجير لبعض المنشآت لفترات متفاوتة بمبلغ لا يتجاوز 15 مليون ريال تقريبًا سنويًا حتى عام 2033.

وقالت "مرافق" في نشرة الإصدار إنها أبرمت اتفاقية في 2016 مع أرامكو لإمداد الشركة بزيت الوقود الثقيل لاستخدامه كوقود أساسي والزيت الخام العربي الخفيف لاستخدامها كوقود احتياطي فقط لمحطة ينبع 2 للطاقة والمياه، موضحة أن "أرامكو" لم تقم منذ العام 2016 بتزويد محطات ينبع 2 بالوقود الأساسي الذي تم الاتفاق عليه وهو زيت الوقود الثقيل. وأوضحت الشركة أن عدم توريد الوقود الأساسي أدى إلى تحمل مرافق" تكلفة إضافية تقدر بحوالي 100 مليون ريال سنويًا.

من جهة أخرى، تطور شركتي "أكوا باور" و"بابكو" البحرينية محطة شمسية كهروضوئية في السعودية، مدعومة بتقنية تخزين الطاقة في المنطقة الشرقية من المملكة، بقدرة إنتاجية تصل إلى 2.8 غيغاواط على عدة مراحل. وجاء توقيع الاتفاقية خلال اجتماع مجلس التنسيق السعودي - البحريني الذي عُقد أول أمس. وتعزز الاتفاقية شراكات الطاقة عبر مجلس التعاون الخليجي.

بموجب الاتفاقية، سيتم تصدير كامل الطاقة المنتجة من المحطة إلى مركز الأحمال لشركة "بابكو إنرجيز" في البحرين لدعم احتياجات الطاقة الوطنية البحرينية وتسريع تحول اعتمادها على مصادر طاقة متجددة. يعزز المشروع عند تنفيذه وتشغيله دور السعودية في الطاقة بأن تكون مركزًا لإنتاج وتصدير الطاقة المتجددة، ومساعدة الدول في تحقيق مستهدفاتها في خفض الانبعاثات، بحسب البيان.

في سورياً، تطور 4 شركات سعودية حقول النفط والغاز السورية، حيث وستعمل شركات "أديس القابضة، و"طاقة"، و"أركاس"، و"الحفر العربية السعودية"، بشكل متكامل لتطوير شامل لقطاع الطاقة في سوريا، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا)، يوم الثلاثاء.

تأهيل بنية النفط السورية

ومنذ الإطاحة بنظام الأسد، سارعت سوريا لتأهيل البنية التحتية الخاصة بمصافي وخطوط النفط، مستهدفةً زيادة إنتاج الوقود. تمتلك البلاد مصفاتين كبيرتين للنفط، وهما "بانياس" التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 120 ألف برميل يوميًا، ومصفاة حمص التي تبلغ طاقتها 100 ألف برميل يوميًا. وتعمل الحكومة الجديدة على إنشاء مصفاة نفط جديدة بطاقة 150 ألف برميل يوميًا.

ستمكن الشراكة مع "أديس" من رفع إنتاج الغاز من الحقول الحالية بنسبة 25 % خلال الأشهر الستة المقبلة، وصولًا إلى زيادة تصل إلى 50 % بنهاية 2026، بحسب يوسف قبلاوي، الرئيس التنفيذي للشركة السورية للبترول، مشيرًا إلى أن هذه المشاريع ستُسهم في خلق 2000 فرصة عمل جديدة للكوادر السورية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وستقوم شركة "طاقة" بعمليات الحفر المتكاملة والحلول التطويرية للآبار وصيانتها في سوريا، بحسب رائد الإسكندراني، نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في الشرق الأوسط بالشركة، مشيرًا إلى أن هناك اتفاقيات أخرى سيتم توقيعها بين الشركات السورية والشركات العاملة داخل سوريا.

بموجب الاتفاقيات، ستقوم شركة "أركاس" بتقديم الخدمات والاستشارات الجيوفيزيائية والجيولوجية لدعم عمليات البحث عن النفط والغاز لتعزيز جهود الاستكشاف. كما ستقدم شركة الحفر العربية منصات حفر برية لعمليات حفر وصيانة الآبار، إضافة إلى برامج تدريب وتطوير للكوادر العاملة في هذا المجال.

في المغرب، تقترب البلاد من إنشاء مركز لاستيراد الغاز المسال بقيمة مليار دولار في ميناء بحري جديد على ساحله المتوسطي، حيث يُخطط لزيادة الواردات للحد من استخدام الوقود الأكثر تلويثًا.

طرحت المغرب هذا الأسبوع مناقصة على الشركات لتوريد وحدة تخزين وإعادة تغويز عائمة، سترسو في ميناء الناظور غرب المتوسط، ومن المقرر أن تبدأ العمل العام المقبل. كما تتطلع إلى اختيار شركات لبناء وتمويل وتشغيل خطوط أنابيب جديدة تربط الميناء بالمناطق الصناعية الرئيسية.

يهدف المغرب إلى أن يصبح لاعبًا رئيسيًا في استيراد الغاز الطبيعي المُسال، حيث تُخطط الحكومة لإنفاق 3.5 مليارات دولار لزيادة استهلاك الغاز من 1.2 مليار متر مكعب إلى 12 مليار متر مكعب بحلول عام 2030. وستُساعد المشاريع الجديدة في تعويض فقدان الإمدادات الجزائرية في عام 2021 بعد نزاع دبلوماسي، في حين يُعد الغاز جسرًا مهمًا للصناعات التحويلية التي تصدر السلع إلى أوروبا.

وقدرت وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة تكلفة وحدة التغويز العائمة بحوالي 273 مليون دولار، بينما تتطلب خطوط الأنابيب الجديدة استثمارات بقيمة 681 مليون دولار. وسيتم ربط خطوط الأنابيب بخط "المغاربي الأوروبي"، الذي يستورد المغرب من خلاله الغاز من أوروبا، حيث ستشكل هذه المشاريع أيضًا العمود الفقري لشبكة غاز قد تنقل الهيدروجين الأخضر إلى الداخل والخارج في المستقبل.

تتضمن خطط الغاز في البلاد إنفاق 1.5 مليار دولار على البنية التحتية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال لاستبدال اللقيم الأكثر تلويثًا للبيئة مثل زيت الوقود والفحم في القطاع الصناعي، واستثمار ملياري دولار لبناء محطات كهرباء تعمل بالغاز من شأنها مضاعفة كمية الطاقة المولدة منه ثلاث مرات.

يعتزم المغرب إزالة الكربون من اقتصاده بحلول عام 2050 -مع التخلص التدريجي من الفحم في هذه العملية- بما في ذلك من خلال التوسع في توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى مرافق تخزين البطاريات.

في السودان، بدأت صادرات نفط جنوب السودان مهددة بعد استيلاء المتمردين على حقل هجليج، إذ فرّ العمال وتوقفت العمليات في الحقل، وهو مركز نفطي في جنوب السودان، مع اقتراب قوات الدعم السريع شبه العسكرية من المنطقة.

وقالت قوات الدعم السريع، التي تخوض قتالًا ضد الجيش السوداني منذ أبريل 2023، عبر تطبيق "تيليجرام" يوم الإثنين، إنها سيطرت على منطقة هجليج الاستراتيجية، مؤكدةً التزامها بحماية المنشآت النفطية. ويزيد هذا التطور من احتمال توقف جديد في صادرات خام "دار بلند"

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الجنوب سوداني، بعد تعطل سابق في منتصف نوفمبر.

ورغم أن السودان لا يُصدر نفطًا خاصًا به، إلا أنه يشكّل الممر الوحيد لنقل نفط جنوب السودان، الذي لا يملك منفذًا بحريًا. وتؤدي منطقة هجليج، الواقعة قرب الحدود بين البلدين، دورًا محوريًا في شبكة خطوط الأنابيب.

في روسيا، انخفض إنتاج البلاد من النفط في نوفمبر دون هدف "أوبك+"، إذ واجهت موسكو صعوبةً في العثور على مشترين لنفطها الخاضع للعقوبات، فيما أعاقت الهجمات الأوكرانية بالطائرات المسيّرة عمل المصافي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ممثل المملكة الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "آيرينا" يسلّم وثائق اعتماده للمدير العام للوكالة

واس

تسلّم المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا)، السيد فرانشيسكو لاكاميرا، اليوم، وثائق اعتماد المهندس عبدالله بن علي الشهري، الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الوكالة، وذلك خلال مراسم التسليم التي أقيمت في مقر الوكالة في العاصمة الإماراتية أبوظبي.

وتسهم المملكة، منذ انضمامها للوكالة، بدور فاعل في دعم أعمال الوكالة وبرامجها، من خلال التعاون مع الأمانة العامة والمشاركة في مبادرات وأنشطة الوكالة، بما يعزز الجهود الدولية في مجال الطاقة المتجددة ويخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الشراكات العالمية ونقل خبرات وإنجازات المملكة في هذا القطاع الحيوي.

ويُعنى الممثل الدائم للمملكة لدى الوكالة بتمثيل المملكة بكل أنشطة الوكالة وبرامجها، ويشمل الاجتماعات الفنية والرسمية، والمشاركة في صياغة المبادرات والبرامج الدولية ذات الصلة بالطاقة المتجددة، والتنسيق مع الأمانة العامة للوكالة والجهات الوطنية ذات العلاقة، بما يعزز دور المملكة في المنظومة الدولية للطاقة المتجددة، ويسهم في إبراز دورها الريادي وإنجازاتها في هذا القطاع على المستويين الإقليمي والدولي.

وتهدف الوكالة التي تأسست في يناير 2009م وتضم في عضويتها 171 دولة عضوًا، إلى دعم الدول في انتقالها نحو الطاقة المستدامة وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة عبر المساهمة في دعم الجهود العالمية في تحول الطاقة، وتوفير البيانات والإحصاءات، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مركز كفاءة الطاقة يكرّم الفائزين في جائزة "كفاءة الطاقة 2025" بدورتها الأولى

واس

احتفى المركز السعودي لكفاءة الطاقة اليوم، بالفائزين في جائزة كفاءة الطاقة في دورتها الأولى لعام 2025م، وذلك خلال الحفل الذي أقيم في قاعة الأمير سلطان بفندق الفيصلية بمدينة الرياض، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، رئيس مجلس إدارة المركز.

وشهد الحفل حضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة والمسؤولين، وممثلي الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية، إلى جانب المهتمين بكفاءة الطاقة، حيث كرّم مدير عام المركز السعودي لكفاءة الطاقة ناصر الغامدي، الجهات الفائزة في مسارات الجائزة الثلاثة: الكفاءة والترشيد، والتطوير والابتكار، والتوعية والتأثير.

وأوضح الغامدي أن تكريم الجهود الوطنية المتميزة في مجال كفاءة الطاقة يعد خطوة مهمة من شأنها تعزيز جهود ومبادرات كفاءة الطاقة في المملكة لدعم مسيرة التنمية المستدامة، حيث جاءت "جائزة كفاءة الطاقة" التي أطلقها المركز هذا العام تحت شعار " لنُكافئ الكفاءة" من أجل تعزيز وتحفيز الجهود والمبادرات لتحقيق المستهدفات في هذا المجال الحيوي والمهم.

وفي ختام الحفل كُرم ثمانية فائزين يمثلون فئات الجائزة، حيث فاز في مسار الكفاءة والترشيد كل من الهيئة العامة للعناية بشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي عن فئة القطاع الحكومي، والشركة السعودية للميثانول (الرازي) عن فئة القطاع الخاص، وأكاديمية الحفر العربية السعودية (صدى) عن فئة القطاع غير الربحي، وذلك نظير الجهود المتميزة لهذه الجهات في تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتحقيق وفورات مستدامة.

وفي مسار التطوير والابتكار فازت شركة الحياد للصناعة (فِبني) لما قدمته من حلول تطويرية مبتكرة أسهمت في رفع مستوى كفاءة الطاقة.

أما في مسار التوعية والتأثير، فقد تُوِّج كلٌ من ديوان المظالم عن فئة القطاع الحكومي، وشركة صدارة للكيميائيات عن فئة القطاع الخاص، ومركز التميز في كفاءة الطاقة (CEEE) عن فئة القطاع غير الربحي، نظير مبادراتهم في نشر الوعي وتعزيز السلوكيات الإيجابية تجاه كفاءة الطاقة، كما فاز الدكتور حسين بن محمد باصي عن فئة المجتمع والأفراد تقديرًا لمقالاته التوعوية التي أسهمت في رفع مستوى الوعي المجتمعي عن أهمية ترشيد الاستهلاك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تراجع في مخزونات النفط الأمريكية وارتفاع ملحوظ في البنزين ونواتج التقطير

عكاظ

أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات النفط الخام تراجعت خلال الأسبوع المنتهي في (5 ديسمبر)، حيث انخفضت بمقدار (1.8 مليون برميل) إلى (425.7 مليون برميل)، في حين كانت التوقعات تشير إلى انخفاض بنحو (2.3 مليون برميل).

وذكرت الإدارة أن مخزونات الخام في مركز كوشينغ بأوكلاهوما ارتفعت بمقدار (308 آلاف برميل)، بينما انخفض استهلاك المصافي للخام بمقدار (16 ألف برميل يوميًا)، مع ارتفاع معدلات التشغيل إلى (94.5%).

كما أظهرت البيانات ارتفاع مخزونات البنزين بمقدار (6.4 مليون برميل) لتصل إلى (220.8 مليون برميل)، متجاوزة توقعات ارتفاع بنحو (2.8 مليون برميل).

وفي المقابل، ارتفعت مخزونات نواتج التقطير – وتشمل الديزل وزيت التدفئة – بمقدار (2.5 مليون برميل) إلى (116.8 مليون برميل)، مقارنة بتوقعات زيادة قدرها (1.9 مليون برميل).

كما زادت صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام بمقدار (212 ألف برميل يوميًا) ليصل إلى (2.6 مليون برميل يوميًا).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة النووية تعزز مصادر توليد الكهرباء بتكاليف مناسبة في الاقتصادات الناشئة

الطاقة

تُسهم الطاقة النووية في تعزيز مصادر توليد الكهرباء بتكاليف مناسبة بالاقتصادات الناشئة، وتؤدي التقنيات الحديثة دورًا مهمًا في تحقيق الاقتصادية والبيئية المنشودة، رغم تحديات التمويل.

وأشار تقرير جديد صادر عن مؤسسة روكفلر إلى أن تقنيات الجيل التالي من الطاقة النووية؛ بما في ذلك المفاعلات المعيارية الصغيرة (SMRs)، يُمكن أن تؤدي دورًا أكبر مما كان يُعتقد سابقًا في دعم الاقتصادات الناشئة سريعة النمو.

وقيّم تقرير "دور الطاقة النووية في توفير الكهرباء للجميع بالاقتصادات الناشئة" انتشار الطاقة النووية في 8 دول - البرازيل، غانا، الهند، إندونيسيا، نيجيريا، الفلبين، رواندا، جنوب أفريقيا- وفق تفاصيل اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتُمثل هذه الدولة مجتمعةً أكثر من ملياري نسمة، وتشهد بعضًا من أسرع معدلات نمو الطلب على الكهرباء في العالم.

حصة الطاقة النووية في توليد الكهرباء

في ظلّ السياسات والظروف التنظيمية المناسبة، يخلص التقرير إلى أن الطاقة النووية قادرة على توفير ما يصل إلى 20% من توليد الكهرباء في هذه الأسواق بحلول عام 2050، مع خفض التكاليف الإجمالية للنظام بنسبة تصل إلى 31% مقارنةً بمسارات الطاقة المتجددة فقط.

وقال رئيس مؤسسة روكفلر، راجيف جيه شاه: "تلتزم مؤسسة روكفلر ببناء مستقبلٍ تسوده وفرة الطاقة العالية؛ حيث يتاح للجميع الحصول على كهرباء مرنة وموثوقة وبأسعار مناسبة".

ويُبيّن هذا التقرير كيف يُمكن للطاقة النووية أن تؤدي دورًا حاسمًا في تلبية هذه الحاجة من خلال توفير كهرباء نظيفة ومتواصلة.

استكمال مصادر الطاقة المتجددة

حُدِّدت نماذج يمكن للطاقة النووية بموجبها أن تُوفر ما يصل إلى 20% من إجمالي الكهرباء بحلول عام 2050 في العديد من الأسواق، مع خفض تكاليف النظام الإجمالية بنسبة تصل إلى 31% عند اقترانها بالتوسع الطموح في الطاقة المتجددة.

وتشير النماذج، التي أجرتها شركة بايزيان إنرجي (Bayes-ian Energy)، إلى أن الطاقة النووية تُكمّل مصادر الطاقة المتجددة بدلًا من أن تُنافسها، ما يُقلل الحاجة إلى بناء كميات كبيرة من الطاقة الشمسية، والبنية التحتية للتخزين والنقل.

وصرّح المؤسس المشارك لشركة بايزيان إنرجي، أمان ماجد: "تُظهر نماذجنا أن الطاقة النووية يُمكن أن تعمل مع مصادر الطاقة المتجددة والتخزين، وليس ضدها".

وأضاف: "هذا يعني توفير مليارات الدولارات من التكاليف للدول التي تُدرك أهمية التمويل".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة النووية تزيد من توليد الكهرباء في غانا

في حديثه مع مجلة "إي إس آي أفريكا" على هامش الأسبوع الذري العالمي في موسكو خلال وقت سابق من هذا العام، قال نائب مدير الطاقة النووية والبديلة في غانا، روبرت سوغبادجي: "إن الطاقة النووية أصبحت خيارًا إستراتيجيًا في ظل الطلب المتزايد على الكهرباء بالبلاد ومن الدول المجاورة".

وأضاف سوغبادجي: "تصدر غانا الكهرباء إلى المنطقة، لكن ليس لدينا ما يكفي من الكهرباء بأسعار مناسبة لتلبية الطلب المتزايد".

وأشار إلى أن البلاد لا تزال تعتمد بشكل كبير على توليد الكهرباء بالغاز، وهو ما يزداد تكلفةً، في حين أن موارد الطاقة الكهرومائية واسعة النطاق قد استُنفدت إلى حد كبير.

خطة الربط بالشبكة بحلول عام 2035

تمر غانا حاليًا بالمرحلة الثانية من مراحل تطوير الطاقة النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تركز على إشراك الموردين وتخطيط التنفيذ.

ومن المقرر أن يبدأ بناء محطة نووية تقليدية كبيرة نحو عام 2027، مع توقع ربطها بالشبكة بحلول عام 2035.

ولسد الفجوة قبل تشغيل المحطة الرئيسة، تدرس البلاد محطات الطاقة النووية العائمة بوصفها حلًا مؤقتًا لدعم الصناعة والأسر.

وحدد نائب مدير الطاقة النووية والبديلة في غانا، روبرت سوغبادجي، التمويل باعتباره العقبة الرئيسة، ودعا إلى شراكات إستراتيجية مع القطاع الخاص، ولا سيما مع الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة مثل منتجي الألومنيوم؛ للمساعدة في دعم استهلاك الطاقة على المدى الطويل وخفض التكاليف.

الخطة التفصيلية النووية لغانا

تعود مسيرة غانا النووية إلى ستينيات القرن الماضي، عندما استكشفت البلاد لأول مرة الطاقة النووية بالشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبينما كانت الطموحات عالية، تعثرت الخطط لأسباب سياسية.

في عام 1994، شُغِّلَ مفاعل بحثي بقدرة 2 ميغاواط لدعم التدريب والبحث. أحيت غانا طموحاتها النووية في أوائل العقد الأول من القرن الـ21 في أعقاب أزمات كهرباء حادة، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ومنذ ذلك الحين، أُدمجت الطاقة النووية في سياسة غانا الوطنية للطاقة وإطار عمل تحول الطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أميركا تُجري أول مزاد للنفط والغاز في خليج المكسيك منذ 2023

الشرق الأوسط

تُجري إدارة ترمب، الأربعاء، أول مزاد حكومي لحقوق التنقيب عن النفط والغاز في خليج المكسيك منذ عام 2023، في اختبار حاسم لمدى إقبال قطاع النفط والغاز على مساحات التنقيب البحرية، في وقت تسعى الولايات المتحدة إلى زيادة إنتاجها المحلي من الوقود الأحفوري.

ويُعدّ هذا المزاد الأول من بين 30 مزاداً فرضها قانون خفض الضرائب والإنفاق الذي وقّعه الرئيس الأميركي دونالد ترمب ليصبح قانوناً نافذاً في يوليو (تموز). وتُمثّل خطط إدارته لتأجير المساحات البحرية تحولاً كبيراً عن خطط سلفه، الرئيس جو بايدن، الذي كان قد خطط لعدد محدود تاريخياً من مزادات النفط والغاز، في إطار جهوده للتحوّل عن الوقود الأحفوري ومواجهة تغيّر المناخ.

وقد عرض مكتب إدارة طاقة المحيطات الأميركي 81.2 مليون فدان في الخليج بنسبة 12.5 في المائة بوصفه رسوم امتياز، وهي أدنى نسبة يسمح بها قانون ترمب الضريبي الجديد.

سابقاً، وبموجب قانون بايدن لخفض التضخم لعام 2022، كان يُلزم شركات النفط بدفع حد أدنى قدره 16.66 في المائة بوصفها عائدات لوزارة الخزانة الأميركية والولايات وغيرها من الصناديق الفيدرالية.

وخفّض قانون ترمب هذه النسبة لتشجيع مشاركة القطاع في عمليات بيع عقود التأجير. وانخفضت أسعار النفط الخام الأميركي بنحو 20 في المائة هذا العام، ما قد يحد من استثمارات شركات الحفر، على الرغم من أنه من المتوقع أن تُسهم الابتكارات التكنولوجية في مجال الحفر بأعماق البحار في تعزيز إنتاج خليج المكسيك.

ويمثل الإنتاج البحري نحو 15 في المائة من الإنتاج الأميركي، ولكنه تراجع مقارنةً بحقول النفط الصخري البرية في السنوات الأخيرة بسبب طول المدة الزمنية وارتفاع التكاليف الأولية.

ووفقاً لوثيقة تتضمن إحصاءات ما قبل البيع على موقع مكتب إدارة الطاقة البحرية، قدمت 26 شركة ما مجموعه 219 عرضاً على مساحة 1.02 مليون فدان، أي ما يُعادل 1.3 في المائة تقريباً من المساحة المعروضة.

استقطبت آخر عملية بيع في منطقة الخليج عام 2023، 352 عرضاً من 26 شركة، تغطي مساحة 1.73 مليون فدان.

وحققت العملية عائدات بلغت 382 مليون دولار، وهو أعلى مبلغ تحققه أي عملية بيع لعقود إيجار الأراضي البحرية الفيدرالية منذ عام 2015.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاتحاد الأوروبي يُسرّع مشاريع شبكات الكهرباء في سباقٍ لكبح أسعار الطاقة

الشرق الأوسط

يعتزم الاتحاد الأوروبي تقليص مدة انتظار إصدار التصاريح وتطبيق التخطيط المركزي لبنية شبكات الكهرباء في جميع أنحاء أوروبا، في محاولةٍ منه لكبح أسعار الطاقة المرتفعة التي حذّر منها مسؤولون تنفيذيون في القطاع، التي تُضعف القدرة التنافسية لأوروبا.

تتجاوز أسعار الطاقة الصناعية في أوروبا ضعف مثيلاتها في الولايات المتحدة والصين. ويقول المصنّعون المحليون كثيفو استهلاك الطاقة إن هذه الأسعار تُثني الاستثمارات في القارة.

ونشرت المفوضية الأوروبية، يوم الأربعاء، مقترحات قانونية لتقليص المهل الزمنية الممنوحة للسلطات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي للموافقة على تراخيص مشاريع الطاقة، في محاولة لتسريع تحديث شبكات الكهرباء، مؤكدةً بذلك مسودات خطط سبق أن نشرتها «رويترز».

بالنسبة لمشاريع الشبكات، ستكون المهلة سنتين، بعد أن كانت مدة الانتظار الحالية تصل إلى عشر سنوات. وفي حال عدم استجابة السلطات ضمن الأطر الزمنية الجديدة، ستُمنح التراخيص تلقائياً.

ستتفاوض دول الاتحاد الأوروبي والمشرعون على هذه المقترحات ويوافقون عليها قبل أن تصبح قوانين نافذة. وقد سلّط انقطاع التيار الكهربائي الحاد الذي شهدته شبه الجزيرة الأيبيرية هذا العام الضوء على نقص خطوط الربط بين الدول، ما يعيق تدفق الطاقة إلى المناطق الأكثر احتياجاً.

كما ستعمل بروكسل على وضع خطط مركزية على مستوى الاتحاد الأوروبي للبنية التحتية للكهرباء العابرة للحدود، وستُفعّل آلية «سد الثغرات» لطلب مقترحات المشاريع في حال عدم وجودها. وقد خصص الاتحاد الأوروبي 30 مليار يورو من موازنته للفترة 2028-2034 لمشاريع الطاقة العابرة للحدود.

وأدت سنوات من التباطؤ في الاستثمارات إلى تقادم شبكات الكهرباء، ما يجعلها عاجزة عن استيعاب الإمدادات المتزايدة من الطاقة المتجددة المتقلبة في أوروبا. وغالباً ما يتم إيقاف تشغيل مولدات طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتجنب تحميل الشبكات فوق طاقتها، مما يؤدي إلى هدر الكهرباء المتجددة منخفضة التكلفة وزيادة التكاليف. وتشير بيانات القطاع إلى أن مشاريع طاقة الرياح التي تزيد قدرتها المحتملة على 500 غيغاوات تنتظر الحصول على تراخيص الربط بشبكة الكهرباء الأوروبية.

كما تعتزم بروكسل إلغاء شرط إجراء تقييمات بيئية لمشاريع الربط بالشبكة، على أمل تسريع عملية الإنشاء. وقد انتقد ناشطون هذه الخطة.

مخاوف أمنية

وأدت الحوادث الأخيرة التي تسببت فيها سفن مرتبطة بروسيا في إتلاف كابلات وخطوط أنابيب الطاقة الأوروبية إلى زيادة مخاوف الحكومات بشأن أمن شبكات الطاقة

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لديها. وتتطلب المقترحات تقييم مشاريع الطاقة العابرة للحدود الممولة من الاتحاد الأوروبي من حيث المخاطر المادية والإلكترونية.

كما ستخضع هذه المشاريع لفحص من قِبَل مجموعات إقليمية تضم حكومات وهيئات تنظيمية وشركات من الاتحاد الأوروبي، للتحقق من ملكية أو مشاركة شركات أجنبية، وذلك لرصد أي مخاوف أمنية محتملة.

وقالت المفوضية إن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن «تزيد من تعرض الاتحاد للمخاطر المتعلقة بأمن الطاقة مثل الاضطرابات أو انخفاض موثوقية التدفقات عبر الحدود، لا سيما عندما تنشأ هذه الاستثمارات الأجنبية من دول ثالثة ذات مصالح جيوسياسية متباينة عن الاتحاد».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ترامب: أميركا تصادر ناقلة نفط قبالة سواحل فنزويلا

CNBC العربية

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الأربعاء 10 ديسمبر، إن الولايات المتحدة احتجزت ناقلة نفط قبالة سواحل فنزويلا، وهي خطوة رفعت أسعار النفط ومن المرجح أن تزيد من حدة التوتر بين واشنطن وكراكاس، حسب تقرير لرويترز.

وأضاف ترامب "صادرنا للتو ناقلة نفط على ساحل فنزويلا.. ناقلة كبيرة جدا.. إنها الأكبر على الإطلاق في الواقع، وهناك أمور أخرى تحدث".

وأمر ترامب بتعزيزات عسكرية أمريكية ضخمة في المنطقة، بما في ذلك نشر حاملة طائرات وطائرات مقاتلة وعشرات الآلاف من الجنود.

وقد تشير هذه العملية إلى جهود جديدة ومكثفة لملاحقة نفط فنزويلا، وهو المصدر الرئيسي لإيرادات البلاد.

وتحدث ثلاثة مسؤولين أميركيين لرويترز، طلبوا عدم نشر أسمائهم، إن العملية قادها خفر السواحل. ولم يذكروا اسم الناقلة، أو علم الدولة الذي كانت ترفعه، أو الموقع الدقيق لعملية الاعتراض.

وقالت مجموعة "فانجارد" البريطانية لإدارة المخاطر البحرية إن ناقلة النفط "سكيبر" يُعتقد أنها احتُجزت قبالة سواحل فنزويلا فجر الأربعاء. وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على الناقلة لما وصفته واشنطن بتورطها في تجارة النفط الإيراني عندما كانت تُعرف باسم "أديسا".

وفي الأسابيع الأخيرة، صعّد الرئيس دونالد ترامب الضغط على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. وقال ترامب في مقابلة مع بوليتيكو نُشرت الثلاثاء إن "أيام مادورو باتت معدودة"، ولم يستبعد الرئيس احتمال غزو بري للدولة الواقعة في أميركا الجنوبية.

وقد قامت البيت الأبيض بعملية حشد عسكري واسعة في منطقة الكاريبي، ونفذ ضربات مثيرة للجدل ضد قوارب قال إنها كانت تهرّب المخدرات إلى الولايات المتحدة.

تجدر الإشارة إلى أن فنزويلا عضو في منظمة أوبك، ومعظم صادراتها النفطية تتجه إلى الصين

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سبق

"سبق" تغرس أولى الشجرات في كورنيش الخبر دعمًا لمبادرة السعودية الخضراء وجودة الحياة

شاركت صحيفة "سبق" في الحملة التي أطلقتها بلدية محافظة الخبر ضمن المرحلة الأولى من برنامج "الخبر خضراء"، الذي يستهدف زراعة 10 آلاف شجرة ظل في 11 موقعًا داخل المدينة، على امتداد يتجاوز 27 كيلومترًا، دعمًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030 ومبادرة السعودية الخضراء، وتعزيزًا لجودة الحياة في المدينة.

وشارك الزميل حامد العلي من "سبق" في غرس إحدى الأشجار على كورنيش الصدفة، وقد حُملت الشجرة لوحة كُتب عليها: "زُرعت الشجرة بالتعاون مع صحيفة سبق".

وشملت مواقع الزراعة في المرحلة الأولى عددًا من الشوارع والمحاور الحيوية، أبرزها: طريق الملك فهد، طريق الملك فيصل، طريق الملك سعود، طريق الأمير فيصل بن فهد، شوارع أحياء البحر، امتداد كورنيش حي الصدفة، تقاطعات الجسور، الحدائق العامة، والمرافق الترفيهية.

ويهدف البرنامج إلى زيادة الغطاء النباتي والمسطحات الخضراء، وتحسين المشهد الحضري، وجعل الخبر ضمن أفضل 100 مدينة للعيش عالميًا بحلول عام 2030، مع التوسع في مراحل لاحقة تشمل أنواعًا جديدة من الأشجار الملائمة لبيئة المنطقة، في خطوة نحو مدينة أكثر اخضرارًا واستدامة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الصين تمتص فائض النفط العالمي بتخزين ضخم وسط ضبابية نمو الطلب

اقتصاد الشرق

تواصل الصين بناء مخزون كبير من النفط، في خطوة من المتوقع أن تستمر خلال العام المقبل، بما يساعد على تخفيف أثر تخمة المعروض العالمي، لكنه يُخفي في الوقت نفسه اتجاهاً أوسع نحو تباطؤ نمو الطلب على النفط.

أسهمت عمليات الشراء التجارية والاستراتيجية التي أجرتها بكين في دعم أسعار النفط العالمية خلال 2025، في وقت كانت السوق تواجه عودة سريعة للإنتاج المتوقف من تحالف "أوبك+" وزيادة الإمدادات من المنتجين الآخرين. وتشير توقعات "سيتي غروب" و"إف جي إي نيكسانت إي سي إيه" (FGE NexantECA) إلى أن وتيرة بناء المخزون ستواصل التوسع خلال العام المقبل، مدفوعة جزئياً باحتياجات أمن الإمدادات.

مخزون الصين النفطي

رغم أن مخزون النفط الاستراتيجي الصيني يُعدّ سراً حكومياً يصعب تحديد مستوياته الفعلية وحجم التدفقات إليه، فإن جهات بحثية مستقلة تجري عادة حسابات تقديرية للحصول على صورة أوضح. وقدّرت شركة "إنرجي أسبكتس" (Energy Aspects) أن السعة التخزينية الإجمالية للصين – بما في ذلك المخازن التجارية – تبلغ نحو ملياري برميل، مرجحة أن ترتفع بنحو 260 مليون برميل إضافية العام المقبل.

وقالت جيانان صن، المحللة في "إنرجي أسبكتس"، إن "الواردات الفعلية قد تكون أعلى بكثير من توقعاتنا، خصوصاً في النصف الثاني من العام المقبل، إذا أصدرت بكين تفويضاً جديداً لملء المخزون". وتتوقع المجموعة حالياً أن تبلغ تدفقات الواردات نحو 11.4 مليون برميل يومياً، وهو مستوى يقارب معدل العام الجاري.

بموجب توجيه سابق، تخطط الصين لشراء ما يصل إلى 140 مليون برميل لمخزونها الاستراتيجي للتسليم بين أكتوبر ومارس، طالما بقيت الأسعار دون مستوى 80 دولاراً للبرميل. وقد لامس خام برنت العالمي هذا المستوى في يونيو الماضي، لكنه يتداول حالياً حول 62 دولاراً وسط مخاوف من تخمة المعروض.

تتوقع "سيتي غروب" أن يستمر تعزيز المخزون في الصين بمعدل يناهز 900 ألف برميل يومياً خلال العام المقبل، مقارنة بمتوسط يومي يقارب 800 ألف برميل منذ مارس. فيما تتوقع "إف جي إي" أن تضيف الصين 600 ألف برميل يومياً، مقارنة بـ480 ألف برميل يومياً في 2025.

يشير تحليل شركة "أويل إكس" (OilX) إلى أن شبكة الخزانات الساحلية والكهوف التخزينية في الصين ممتلئة حالياً إلى نحو نصف سعتها فقط، ما يوفر مساحة كبيرة لاستيعاب المزيد من البراميل، خصوصاً مع الضغوط الهبوطية على أسعار النفط التي قد تمتد إلى 2026.

بكين تعيد هيكلة صناعة التكرير

رغم أن مشتريات الصين لتعزيز المخزون تجذب اهتمام الأسواق، فإنها تُشتت الانتباه عن اتجاه مستمر يتمثل في تباطؤ نمو الطلب على النفط، نتيجة عوامل موثقة جيداً،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مـن بينهـا التوسـع السريـع في اعتمـاد المركبـات الكهربائيـة. وتسعى بكين أيضاً إلى إعادة هيكلة صناعة التكرير لأسباب مـن بينهـا تحقيق أهـداف بيئية.

طالـع أيضـاً: أسـواق النفـط المذعـورة مـن الفائـض تعثر علـى طـوق نجـاة في الهنـد والـصين

ويـنـدرج ضـمـن ذلـك مشروع التكريـر والبتروكيماويـات الضخم بين "أرامكو السعودية" وشركاء صينيين في مقاطعة لياونينـغ، وهـو مشروع مرشـح لـملء الفجـوة الناجمـة عـن تقليص بعض السعة التكريرية، بـدلاً مـن زيـادة الاسـتهلاك بشكل كبير. ومـن المتوقع أن يبدأ تشغيل هذا المجمع خلال العـام المقبـل، وفقـاً لشركـة "جيـه إل سي" (JLC).

معدل نمو الطلب الصيني على الخام
بحسـب وكالـة الطاقـة الدوليـة، بـدأ نمـو الطلـب النفطـي في الـصين بالتراجـع عـام 2024 عقـب طفـرة قويـة في العـام السـابق بعـد رفـع قيـود وبـاء كورونـا. ارتفـع معـدل الطلـب 0.8% في 2024، وهـو مسـتوى أدنى بكـثير مـن المتوسـط السـنوي قبـل الوبـاء.

تـشير تقديـرات محلـلين في اسـتطلاع أجرتـه "بلـومبرغ" إلى أن نمـو الطلـب الصـيني علـى النفـط سـيبلغ نحـو 150 ألـف برميـل يومـياً العـام المقبـل. وكانـت "إنرجـي أسـبكتس" الأكثر تفاؤلاً بتوقـع نمـو يومي يبلـغ 320 ألـف برميـل، بدعـم رئيسي مـن ارتفـاع الطلـب البتروكيمـاوي. ومـع ذلـك، تبقـى التوقعـات أقـل مـن مسـتويات العـام السـابق.
قالـت يي لين، نائـب رئيـس أسـواق النفـط في شركـة "ريسـتاد إنرجـي" (Rystad Energy)، إن "المسـار لا رجعـة عنـه"، في إشـارة إلى توقـع تواصـل تباطـؤ نمـو الطلـب في 2026 أيضـاً. واختتمت: "السـوق بـدأت تشـعر الآن بتـأثير التوسـع السـريع في أسـطول المركبـات الكهربائيـة في الـصين".

أنـقـر هـنـا للرجـوع للأعـلى

أنس الحجي: عقوبات ترمب تؤثر في عقود النفط العالمية.. العراق وفنزويلا نموذجًا

الطاقة

أحمد بدر

تشير المعطيات السياسية والاقتصادية الأخيرة إلى أن قرارات الرئيس الأميركي دونالد ترمب تُلقي بظلالها على عقود الطاقة حول العالم، خصوصًا مع اتساع نطاق تأثير سياساته في ملفات حساسة تتعلق بالاستثمارات النفطية وتوجهات الشركات الكبرى؛ ما يعيد تشكيل المشهد العالمي بطريقة معقّدة ومتسارعة.

وفي هذا السياق، قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن تدخلات الرئيس الأميركي في العقود النفطية مع دول مثل العراق وفنزويلا أحدثت تضاربًا واضحًا في مواقف الشركات الدولية؛ إذ أصبحت القرارات السياسية تطغى على الحسابات الاقتصادية، وهو ما يفسر التحركات الأخيرة في عدد من مناطق الإنتاج الحيوية.

وأضاف أن الضغوط الأميركية المتزايدة في تلك المرحلة دفعت شركات كبرى إلى إعادة النظر في خططها، خصوصًا في العراق؛ حيث تجددت مفاوضات حساسة بشأن عقود تطوير بعض الحقول، في حين استمرّت الأزمة الفنزويلية بالتأثير المباشر في حركة التوريد، نتيجة العقوبات التي فرضها ترمب والتي قيّدت قدرة الشركات على التعاقد بحرية.

وأشار إلى أن سياسات ترمب في هذه الملفات لم تقتصر على العقوبات وحدها بل شملت توجيهات مباشرة للشركات الأميركية للتعامل مع بعض الأصول بطريقة تعكس مصالح سياسية أكثر منها اقتصادية؛ ما دفع الأسواق إلى قراءة المشهد العالمي عبر منظور جيوسياسي بحت، خاصة في ظل تشابك المصالح بين القوى الكبرى.

جاءت التصريحات خلال حلقة من برنامج "أنسيات الطاقة"، الذي يقدمه الدكتور أنس الحجي على مساحات منصة التواصل الاجتماعي "إكس" (تويتر سابقًا) أسبوعيًا، وجاءت هذا الأسبوع تحت عنوان: "السياسة تستمر في تغيير اتجاهات تجارة النفط العالمية".

عقود العراق بين الضغوط الأميركية وتبدل مواقف الشركات

أوضح أنس الحجي أن المفاوضات الجارية بين الحكومة العراقية وشركة إكسون موبيل بشأن حقل غرب القرنة 2 تعكس حجم التداخل بين السياسة والطاقة؛ إذ جاء التحرك الأخير بعد العقوبات التي فرضها ترمب على شركة لوك أويل الروسية التي تمتلك الحصة الأكبر في العقد؛ ما وضع الأطراف في موقف معقد يتجاوز الحسابات التقليدية.

وبيّن أن قرار ترمب المتعلق بفرض العقوبات على لوك أويل أدى إلى تضييق كبير على قدرتها في بيع النفط العراقي إلى الأسواق العالمية؛ ما دفع الحكومة العراقية إلى البحث عن بديل قادر على إدارة الحصة الكبرى، وهو ما فتح الباب أمام إكسون موبيل وشركات أخرى لعرض رغبتها في الاستحواذ على هذه الحصة.

وأشار أنس الحجي إلى أن دخول إكسون موبيل مجددًا إلى العراق مثير للتساؤل، خصوصًا أنها غادرت البلاد في 2024

أنقر هنا للرجوع للأعلى

2024 لأسباب تشغيلية ومالية وأمنية ما زالت قائمة حتى اليوم؛ ما يؤكد أن القرار هذه المرة لا يستند إلى منطق اقتصادي بل يرتبط مباشرة بتوجيهات سياسية تتماشى مع إستراتيجية ترمب في المنطقة.

وأضاف أن هذا التحول يخلق حالة من الغموض بشأن مستقبل الاستثمار الأجنبي في جنوب العراق؛ إذ قد يؤدي نجاح الرئيس الأميركي في إعادة رسم خريطة ملكيات الشركات داخل الحقول الكبرى إلى توترات مع الشركات الصينية العاملة في المنطقة؛ ما يضع الحكومة العراقية أمام تحديات إضافية تتعلق باستقرار العقود طويلة الأمد.

وحذّر الحجي من أن القرارات السياسية ذات الطابع الضاغط التي ارتبطت بعهد ترمب قد تفتح الباب أمام مزيد من التعقيد بين الشركات الأميركية والصينية في الحقول المشتركة؛ ما يعكس احتمالات حدوث تضارب مصالح على المدى القريب، خاصة مع ازدياد حساسية التوازنات الجيوسياسية في المناطق المنتجة.

ولفت إلى أن العراق يواجه اليوم مرحلة دقيقة تستلزم قراءة متأنية؛ فعودة شركات انسحبت سابقًا واستبدال شركاء دوليين نتيجة العقوبات الأميركية يؤكد أن الصناعة النفطية لم تعد محكومة بالأسعار والتكاليف فقط بل أصبحت جزءًا من منظومة سياسية تتغير باستمرار وتؤثر في مسار العقود المستقبلية.

فنزويلا بين العقوبات والاحتمالات المتصاعدة للتصعيد

أوضح أنس الحجي أن توقف الصين عن استيراد النفط الفنزويلي قبل التحذيرات الأميركية الأخيرة يعكس وجود معلومات استخباراتية مبكرة حول احتمالات التصعيد؛ إذ جاء ذلك في ظل تشديد العقوبات التي فرضها ترمب على قيادات وشركات فنزويلية؛ ما وضع البلاد أمام ضغوط غير مسبوقة أثرت مباشرة في صادراتها النفطية.

وأشار إلى أن وقف روسيا ضخ النفط عبر الميناء الذي تعرّض لاحقًا لهجوم يزيد من احتمالات وجود ترتيبات لم تُكشف بعد؛ إذ إن عمليات التوقف سبقت الحادثة بمدة؛ ما جعل مراقبي أسواق الطاقة يربطون هذه التطورات بالتغيرات السياسية التي أثارها الرئيس الأميركي في المنطقة وتأثيرها في خريطة الإمدادات.

وبيّن أن التساؤلات المطروحة اليوم تتعلق بما إذا كانت الولايات المتحدة ماضية نحو ضربة جوية محتملة، خاصة أن إجراءات ترمب السابقة هدفت إلى عزل النظام الفنزويلي ومنع أي مفاوضات محتملة، وهو ما يجعل الأزمة مرشّحة لسيناريوهات عدة قد تغير واقع قطاع الطاقة في البلاد.

وأكد أنس الحجي أن الادعاءات التي تربط الاهتمام الأميركي بالنفط الفنزويلي ليست دقيقة؛ إذ تستطيع الولايات المتحدة رفع وارداتها منه ببساطة عبر توقيع رئاسي واحد يخفف العقوبات؛ ما يعني أن تحركات ترمب لم تكن ذات صلة بالسعي إلى النفط بل تتعلق بأهداف سياسية أوسع لفرض تغيير في النظام.

وأضاف أن المقارنة بين ما يحدث اليوم وما حدث في العراق وأفغانستان وسوريا تعكس نمطًا ثابتًا من تبرير التدخلات عبر ذرائع قد تكون صحيحة أو مفتعلة؛ إذ إن موضوع المخدرات في فنزويلا بات يُناقش بوصفه ذريعة مشابهة لأسلحة الدمار الشامل في العراق، وهو ما يزيد الشكوك حول دوافع الضغوط الأميركية.

وشدد على أن التطورات الأخيرة؛ ومنها منع الطيران فوق

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فنزويلا ثم تجاوزه بطريقة غير مباشرة بعد قبول كاراكاس إعادة المهاجرين غير الشرعيين، تؤكد أن الأزمة أكثر ارتباطًا بالبُعد السياسي الذي رسّخته قرارات ترمب وأن مستقبل العقود النفطية في البلاد سيظل مرهونًا بتوازنات معقدة في المرحلة المقبلة.

تأثير سياسات ترمب في عقود النفط العالمية

أكد أنس الحجي أن التعامل مع سياسات الرئيس الأميركي دونالد ترمب في أسواق الطاقة يستلزم فهم أن قراراته أوجدت نموذجًا جديدًا في إدارة العقود؛ إذ أصبحت الشركات الكبرى تتحرّك وفق حسابات سياسية أكثر وضوحًا من أي وقت مضى؛ ما يضع الصناعة في مواجهة مرحلة تتغير فيها الأسس التقليدية للاستثمار.

وأشار إلى أن الأثر الأكبر لعقوبات ترمب يكمن في إعادة رسم أدوار الشركات الأميركية داخل مناطق النفوذ التقليدية؛ إذ قد يؤدي انتقال الأصول من شركات روسية إلى أميركية إلى خلق موجات جديدة من التوتر، خصوصًا في العراق؛ حيث تتداخل مصالح واشنطن وبكين بشكل مباشر داخل الحقول المنتجة.

وأضاف أنس الحجي أن انتقال النفوذ داخل الأسواق لا يرتبط فقط بالضغوط السياسية بل بتغير طبيعة المخاطر التي تواجه الشركات؛ فالعقوبات التي فرضها ترمب على عدد من الدول والشركات جعلت الشركات تعيد تقييم حضورها الجغرافي؛ ما أدى إلى تعديل إستراتيجيات الاستثمار بعيدًا عن المنطق الاقتصادي البحت.

وشدد على أن سياسة ترمب القائمة على تضييق الخناق على الخصوم دفعت بعض الشركات الدولية إلى البحث عن مناطق أكثر استقرارًا، في حين دفعت شركات أخرى إلى دخول أسواق حساسة لتعويض خسائر محتملة؛ ما يعكس اختلالًا واضحًا في توازنات الشركات داخل منظومة الطاقة العالمية.

ولفت إلى أن هذه القرارات ساعدت على إظهار هشاشة الروابط بين السياسة والطاقة؛ إذ أدت تدخلات الرئيس الأميركي في ملفات مثل العراق وفنزويلا إلى تغييرات كبيرة في حركة الإمدادات؛ ما يفرض على اللاعبين الكبار إعادة حساباتهم تجاه العقود المستقبلية والبيئة السياسية المحيطة بها.

واختتم تصريحاته بأن الأسواق العالمية لن تعود إلى استقرارها الطبيعي ما لم يتضح اتجاه السياسات الأميركية؛ إذ إن آثار ترمب لم تتلاشَ حتى اليوم، ولا تزال تتحكم في مواقع النفوذ بين الشركات الكبرى؛ ما يجعل مستقبل العقود النفطية عالميًا رهينًا بقرارات سياسية لا تقل تأثيرًا عن المتغيرات الاقتصادية المباشرة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.